مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية
Journal of legal and social studies
Issn: 2507-7333
Eissn: 2676-1742

الملكية الفكرية الصناعية من الوجهة الاقتصادية

Industrial intellectual property from an economic point of view

أ/د .بوشعور رضية
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان
bouchaourr@gmail.com

– بوزيان محمد
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة تلمسان
mohamedezahra14b@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2020/01/22	تاريخ القبول: 2020/02/04	تاريخ النشر: 2020/03/01

المرسل: بوزيان محمد

الملخص:

الحماية مفهوم تابع يخضع لمتغيرات ذات أهمية أكبر، تتعلق بإنتاج فكري و إبداع، ما يجعل التعليق مرتبط بانفصالات جغرافية و بيئية، و لكنه تجسيد تصوري لمحددات مادية، و معنوية محصورة بمجتمعات دون أخرى، تشع فيما بعد على غير ذلك، فكان تكوين الدولة تاريخيا و اجتماعيا عامل أساسي في اختياراتها الاقتصادية، التي تنبع من تطلعات معنوية شعبية و ضمير سياسي، لتبقى في ارتباط مطلق مع مستوى وعي شامل في الأمة، يكون الإنتاج فيها نتيجة، يستلزم تحديد عناصر حماية، أخذت شكل رموز أو أسماء تتبع جهات بعينها، فرضته حركات لاحقة فيها منافسة و انفتاح، و ضرورة خلق ظروف مقبولة، تكون فيها الابتكارات البشرية منتشرة، و لكن في إطار قانوني و إجرائي محدد.

الكلمات المفتاحية: الابتكار– الإنتاج – التطبيق – البيئة.

Abstract :

Protection is a dependent concept, subject to variable of greater importance, related to intellectual production and creativity, what makes the suspension linked to geographical and environmental breakups, but it is a visualization of material determinants, and morale confined to societies and not others, spread later than that, it was the formation of the state, historically and socially, a major factor in its economic choices, that stems from popular moral aspiration and political entity, to remain in absolute association with a comprehensive level of awareness in the nation, be in it production a result, defines protection elements, it took the form of symbols or names belonging to certain destinations, imposed by subsequent movements in which competition and openness, with necessity to create acceptable conditions, where human innovations are widespread, within a specific legal and procedural framework.

Keywords: Innovation؛ production؛ application؛ the environment.

مقدمة

الحديث عن موضوع عصري أو آني وفق منهج علمي، يستلزم عمليات تأني أمام محاولات تشريح موضوع بأبعاد ما تزال مطروحة، باعتبار غياب إجماع مفاهيمي، فيما يتعلق بمتغيرات تتحكم و عناصر تشمل، و قبل الدخول في تحليل نقاشي حول إشكالاته الأساسية، فإنه لا بد من التمييز بين تيارات يمكن أن تشكل مصفوفة تتراتب عناصرها " تمثل فيها الملكية الفكرية الصناعية استيفاء قانوني للإبداع، و كوسيلة مراجعة، على أن لا تتعرض لاستخدام مفرط، أو في تعارض مع المصالح الاستهلاكية و لما تفرضه شروط المنافسة السليمة و الصحية "[1].

الإشارة إلى انفصال رمزي بين محمول أممي ثقافي، و ما تملكه من عناصر مادية، يتجسد بتأثير و تبادل لا يقصي جزء منه الآخر، باعتبار أن نمو شعبي في مستوى وعيهم و أفكارهم، ساهم في إحداث تطور معرفي انعكس ماديا بشكل أعمق، بإنتاج عالمي تجاوز الناس فيه نقاشات بعدية، قام وفق حركة تسارع كبيرة، كان الحديث فيها عن مجتمعات تاريخية، قبلت العيش في بيئة ثقافية و مادية جزئية، تتميز بانحصار و ثبات عيش في الخضوع إلى بيئة أصلية و تاريخية " حسب معطيات موضوعية تشكل عوائق شبه طبيعية، بتأثير يحمل خصائص تتشابه مع محددات جغرافية أو جيوفيزيائية، و دونها لا يوجد ما نفعله في الأجيال الحالية "[2].

التطورات اللاحقة كانت قوية، لأنها بحثت عن فائض قيمة، تستطيع به الوحدات تحسين ظروف وجودها، و الهدف بتوسيع يتكرر لسلة غذائية و حاجات، أصبحت تتأسس بطبيعة نفسية و رغبات.

فالعلم و إزالته لمعطيات إيديولوجية و فلسفية، جعله يستند على عمليات نقد فكري و تأمل، حيث الإيمان ليس اختياري كما يحدث مع اعتبارات الناس النفسية و الدينية، و لكنه يقوم على براهين و تحليل، يجعل الموضوعية أداة لعقلنة العلاقة بين أطروحات مختلفة، و نتاجها مستوى مادي و فكري غير ثابت، و إنما موجود بحركات تحول و بناء نماذج، يمكن أن تتوضح بالتطور السريع لتقنيات الإنجاز العلمي " و الانسجام التشريعي في إطاره باشتماله ملكية فكرية أدبية و فنية، ليرتبط الجزء الثاني بملكية صناعية "[3].

الثورات العالمية ثقافية كانت أو اقتصادية، و ما أحدثته من تنمية لاحقة في مستويات حياة الناس، و في مجال توفير ظروف عيش أحسن ،كانت العامل الأساسي المعبر عن رفض شعبي، للاستمرار في الوجود وفق تنظيمات معينة، كان المعاش فيها محصور و من البيئة، فتميز بندرة و بغياب آفاق، جعل الزمن قبوله معنويا حالة مرفوضة، أو أنها تتراجع أمام اتصال أممي و كثافة فكرية " فالإبداع عرف تطور رئيسي في العالم كافة، و بالفعل فإن عوامل التنافس في دولة، قطاع محدد أو مؤسسة، يمثل مجال يمنح قدرات إبداع و تكوين "[4]، و إن كانت الاختلافات البيئية أول مجال للتبادل العالمي، باعتبار الإمكانات المختلفة بين الأقاليم بوجه طبيعي في إنتاج خيرات اقتصادية، لم تخلق ظروف حماية، باعتبار أن المانع الطبيعي و البيئي كان أكثر قوة، فإن الحركة الاقتصادية اللاحقة لم تكن بسيطة، بما شملته من حركات صناعية و إبداع فكري أو فني، معنوي أو مادي، و إلى خلق ظروف جديدة و نظام عالمي آخر، ببروز المراكز الصناعية العملاقة، كبديل إنتاجي عن حركات زراعية أو تجارية كلاسيكية، لم تتجاوز مقومات بيئية أو جغرافية، فيما شكلت الصناعة أبعاد جديدة باعتبار

أن لها إمكانات نمو أكبر، و تأثيرها على غيرها من النشاطات التي تشمل العمران البشري من مدينة، نقل، فلاحة و تقنية " و نمو عقلنة الفعل الاقتصادي، تقسيم العمل، استخدام التبادل النقدي، تمثل مكاسب نهائية للإنسانية و بفضلها أصبحت الحياة آلية اقتصادية "[5].

أهم مميزات السلوك الصناعي أنه نقل النشاط البشري من الارتكاز المطلق على بيئة طبيعة، إلى مرحلة تالية للناس و الأفراد تمثيل بأن أصبحوا فاعلين أيضا، بمساهمات قد تكون قطعية، في مجال الانفصالات اللاحقة بين الدول و المجتمعات، فتحول الاهتمام إلى تنمية المجتمعات بشريا قبل الحديث عن مجال طبيعي يشمل " والبحث عن حل لمشاكل تتعلق بدور إنساني في خلق الثروة، و هو ما يشمل بناء اجتماعي، و بالتالي توزيع علمي للثروة "[6].

الناس لهم رغبات تتحدد بما هو موجود في السوق، فكان التطور البشري ماديا له أهمية قصوى، في تأسيس بنيات معنوية جديدة، أهم ما يميزها جميعا أنها ركزت على إقصاء فوري لحدود تقليدية بوجهها الرمزي، فتكون الحركة الاقتصادية أسمى، تخضع لعلاقات منافسة و معادلات جديدة، أصبح العنصر البشري فيها فاصل، و من جوانب مختلفة سواء الإبداعية، باعتباره فاعل إنتاجي أو في مجال تحقيق حاجاته النامية، في الخضوع إلى محاولاته الدائمة بالبحث عن حلول يكون الهدف فيها مستوى عيش و استمتاع " فالتشجيع على الإبداع يسمح بتحسين ثابت لنمط العيش، تكون فيه الملكية الفكرية متاحة لجمهور أوسع بطريقة ملائمة، و بالتالي تشجيع على الابتكار"[7].

الإبداع البشري كان له زوايا مختلفة، و نتيجتها الأولى حركات استعمارية طويلة، استغلت فيها المجموعات الأولى ابتعادها المتواصل عن المجتمعات التي تم إخضاعها، في مجال بناء منهج حياة بأبعاد سياسية و اقتصادية، فاستمرار المجتمعات العربية في أفكار رجعية و سلبية، كالقبيلة و الانتماء الدموي جعلها محل أطماع مجتمعات أخرى، حققت أصلا فائض قيمة اقتصادي كبير، لم يقصي الإبداع فيها مظاهر حياة سلبية، فذهبت إلى ابتكار حلول عسكرية تسيطر من خلالها و تحافظ، فالاستعمار كان أيضا عائق، إلا أنه لم يلغي بناء نماذج حديثة و هي موجودة، فاستطاع تحقيق نتائج كبيرة و سريعة كما أشار هواري عدي " أن التحول الذي عرفه التنظيم الاجتماعي في الجزائر كان العامل الحاسم فيه خارجي و هو الاستعمار "[8].

التأسيس لواقع عالمي بعناصره المشتركة، سلبية كانت أو إيجابية فيما يتعلق بالإنتاج عامة و بحركات إبداع بشري و ابتكارات، خلق أيضا جدلية أو أفكار تتناقض، من حيث أن هناك تهم تتبادل حول عمليات إنتاج علمي أو مادي، و إلى اعتباره حق أممي أو عالمي، خاصة مع بروز أفكار حماية كان الهدف منها حث على العمل و الإبداع، فيكون لها مقابل مادي أو أكثر منه معنوي و نفسي " فنظرية الملكية الفكرية دليل على طموحات في الصراع، من أجل ملكية خاصة و سوق ينتظم ذاتيا ضد كل أشكال اشتراكية أخرى "[9].

التناقض ينحصر بين طرح يرى أن الإنتاج هو حق إنساني، يقصي جميع الانفصالات البشرية المألوفة، باعتبارنا نعيش في مجتمعات تتأسس بالضرورة في إطار عدالة و مساواة، تصبح فيها اختلافات الناس هامشية، مقابل تصور ثاني يرجح أكثر، يرى أن الحماية سبيل حقيقي للاستمرار، تعطي شرعية بنيوية فيما يتعلق بسياسات

اقتصادية مختلفة، بما فيها من سلم أجور أو حاجات لاحقة " يصبح الاحتكار ثمار تفوق عقلاني، يعطي بدوره حق استئثار لمعالجات مادية "[10].

هذا التراتب يوجد بدوره وفق ازدواجية، أن العلم الأصلي بقي محكوم بحركات إقصائية، رغم أن جزء كبير منها اختياري، تحتكر فيه المجتمعات وجودها في إطار إبداعي، مقابل دول أخرى تخضع، و هو ما لم يمنع تحليلا شكلي، يحمل بوادر إقناع موضوعي، باعتبار أن المجتمعات تتوزع في مستويات يوجد جزء منها في بيئة حقيقية، فتخلق ظروف إبداع و إنتاج، يستلزم إلغاء جدري لبوادر تخلف أو انتماء، يبقى دون تأثير قطعي، فتزيل فيه المجتمعات كل عناصر وجودها التاريخي و السلبية منـها بالتحـديد" و يصبح التصنيع ليس شهادة عن وطنية أو معيار للتطور و إنما دليل قوة "[11].

و بهذا تكون الملكية مادية أو رمزية، كما هو الحال مع كل إبداع فني أو إنتاجي، تضم عمليات تحليل تتعدد، وفق وجهات نظر إنسانية ليس لها صدى اجتماعي، مع ما تحمل من فرص هدر لطاقات الناس المتميزة، يكون التصور الاقتصادي فيها راجح، يبحث عن تفوق يكافأ فيه كل إبداع و ابتكار، و تموقع الجزائر في إطار جغرافي، بيئي و فكري محدد يقتضي عمليات نقد موضوعي لكل عمليات احتكار و استئثار مهما كانت، خاصة في ظل غياب إمكانات فكرية و علمية، يمكن فيها فتح مشروع تنافسي أو إمكانات مادية مقابلة يمكننا بها الشراء.

1. الابتكار

تجاوز العالم في المستوى العلمي، الحديث عن انفصال متتالي للعلوم عن تخصص فلسفي جامع على أهميته، لأن وجود تيار علمي جديد ليس اعتباطي، و إنما تعبير عن مستوى نضج بعد أن استطاع التخصص تحقيق إطار مفاهيمي شامل، و قواعد مضبوطة و محصورة بشكل حقيقي، و المرحلة الأكثر أهمية فيه شملت الانتقال من حالة تجريدية إلى تأسيس بنيات خاصة، تكون فيها الجامعة بدور محوري يخضع فيها الأفراد إلى تكوين تأسيسي أمام مراحل تطبيق لاحقة " فمؤهلات السكان النشطين ترتبط بعوامل، أهمها عرض من تكوين مهني و جامعة تلعب دور حاسم "[12].

التطور المادي الكبير الذي تعرفه المجتمعات المختلفة يشير إلى مستوى دقة و كثافة، ترتبط بتقسيم يتوسع أكثر فأكثر لأبعاد الناس المختلفة، في المستوى الاقتصادي و الاجتماعي (تقسيم العمل)، فيصبح التفكير أيضا وظيفة، تستلزم خصائص معنوية و طبيعية، تحمل فيها المجموعات مطامح الناس و آمالهم.

الملاحظة البسيطة تبين أن هناك انفصال جغرافي في مستوى إنتاج فكري أو إبداعي، و انعكاساته المادية المختلفة بانحصاره في مجتمعات دون أخرى، تكون هناك عوامل تتعدد سببا في ذلك، و قبل الحديث عن ملكية فكرية، لا بد من الإشارة إلى فعل ابتكاري أولا، باعتباره الصيغة النهائية التي تبحث فيها المؤسسات المختلفة عن حماية، و حق استمتاع يقصي لمصلحة جهات دون أخرى، قبل انتقاله إلى عموم بعد خضوعه إلى سوق مالي و تبادل، يقوم على تراتب إنتاجي تتوج فيه أطراف بذلت مجهودات كبيرة، تبحث منها عن تعويض مادي و رمزي، لن يكون إلا بإقرار عالمي و اعتراف " و هدفها ضمان مكافأة عادلة للمبدع، بمنحه

حق احتكار استغلال لعمله، في سبيل تشجيع نشاطات إبداعية "[13]، لنجد من جانب آخر أن الابتكار يحتاج بيئة محصورة و محددة، و تنظيم كانت تملكه دول أخرى، فحققت من وراءه عناصر جديدة أصبحت فيما بعد مطلوبة، و بالتالي فإنه يمكن إقامة حلقات مركزية تتعدد، تبنى بمحور يشمل عمليات إبداع و ابتكار، يحتكر من مجتمعات قليلة و يتوسع أكثر في حالة تطبيق، بوجود أمم نامية تجهد في سبيل خلق ظروف عمل و إنتاج، فيما يبقى الصف الثالث مع اتساعه الكبير، في حالة إقصاء لم تستطع فيه المجتمعات بناء نماذج تطبيق خاصة دون الحديث عن إبداع و ابتكار " و بالحديث عن آثار سلبية لملكية فكرية بالنسبة لتنمية صناعية ورفاهية في دول الجنوب، باعتبار أن وجود تنظيم يتعلق يساهم في رفع للأسعار، و بالتالي فإنه يساهم في نقل الثروة إلى الدول التي تنتج "[14].

الابتكار العالمي عرف مراحل كانت بدايتها عفوية، تتم بصدف تاريخية تتطلب ظروف محيطة، و أهميتها الأكبر تمثلت في معطياتها اللاحقة، بمساهمتها في فتح المجال أمام تأسيس تخصصي من جانب، و بانصراف بحثي محض من جانب آخر، ظهر فيها الإنسان بقدرات غير محصورة، في مواجهته لمخاطر الحياة البشرية والطبيعية، فكان الصراع أقوى مع إدراك معنوي، يتمثل فيه البحث كآليات تسخير و استفادة من عناصره المحيطة التي جعلها Rostow محورية " أن التقدم لا يحدث إلا في فضاء مشجع، و سكان راغبون، بمؤسسات اجتماعية، اقتصادية و قانونية "[15].

بين التاريخ أن العالم تجاوز إقصاء تخصصي، و تقسيم يستند على البحث عن مميزات تقنية أو معنوية، ليشمل تقسيمات مضافة كانت الجامعة إطار شامل فيها، تقتضي تكوين علمي بكثافة و دقة تخصصية، فتصبح الخبرات اللاحقة فيه عناصر تتحكم، و تضع فرز قطعي و تدرج يتحدد بإنتاج معرفي و إبداع، كان بوتفنوشت أكثر وضوحا بإشارته أن " المستقبل يرتبط بشكل واضح باختيار و نموذج تخصصي يمارس فيما بعد "[16].

مميزات التكوين الجامعي ليست مقتصرة على اكتساب مهارات علمية توجد في أطر وضعية، فالأهم توفير بيئة مشتركة تشكل منبر تعبيري عن مستوياتها العالمية، بأن أصبحت المبادرات المنعزلة فيها هامشية، أما تعاقدات بشرية و علمية، تجمع فيها خبرات الناس المتعددة، متيحا بذلك إطار أرقى بشموله، يوجد في مستويات أعلى تكون المخابر العلمية صورة تجسيدية فيها، فيجتمع الباحثين بتوجهات مختلفة يتحول النقاش فيها إلى إبداع فكري و توافق عقلاني و موضوعية " و حسب عدة أعمال تجريبية أنجزت في الدول الصناعية، و الشراكة بين الجامعة و التصنيع تبرز غالبا بقطاع بحثي"[17]، كان الانفتاح العلمي و التطور التقني المتسارع التعبير الأقوى عن سمات و خصائص بشرية تتحول، بدأت بتركيز جامعي و كثافة، لتنتقل إلى مبادرات جماعية و ابتكار.

الكتل الإبداعية أصبحت ضرورة آنية أمام تحديات منافسة و أسعار، و هو ما فتح المجال لإنشاء أقطاب بحث و ابتكار، بقيت محصورة في دول دون أخرى، تجاوزت أدوارا كلاسيكية للجامعة و مراكز بحث فيها، تابعة أو مرتبطة بالمؤسسات الصناعية المختلفة، إلى تكوين مدن علم و أبحاث تعتمد على خبرات عالمية مختلفة، بفتح المجال أمام كل رقي و تطلع ذهني نفسي و معنوي، بتوفير بيئة عدالة و مساواة، فالحرية نتيجة يكون البحث فيها سامي، و تمارس في الوقت نفسه إقصاء رمزي بعد اعتمادها آليات حماية، تهدف منها إلى بناء قواعد

إجراءات تعويضية، و اعتمادها سلوكات إزالة، تكون بوجه ديمقراطي وفق قوانين منافسة، و المحدد فيها ضرائب بالنسبة للبيئة التي نبتت فيها، و أجور تكوين بشري، لهذا بقيت محصورة جغرافيا و في البيئة " و إذا استندت الملكية الفكرية على حجز يؤهلها للوجود في سوق، فإنه سوف يكون شيء عادي أن يتجنب مخبر يبحث عن إيرادات، التوجه إلى أمراض تصيب فئات معدومة "[18]، ليس فيها تعويض يتوازى مع حجم إنفاق و خسائر.

مراكز البحث الكبرى ليست أموال محصورة، و إنما بيئة ثقافية، اجتماعية و سياسية، لا تملك قدرات نمو بإلغاء عناصرها الأساسية، فكانت أغلبها في مجتمعات ترقى تنمويا و في بناء عناصر حياة متطورة

و التي عملت فيها الشعوب على إقصاء تدريجي لكل معيق مادي أو مصادر تخلف، و خاصة ما يتعلق بالانفصالات البشرية بوجهها التقليدي من عرق، دين، لغة، لون....بأن أصبحت هامشية، يعوضها تركيز على انتماء علمي هدفه كل إبداع مادي و ابتكار " أصبحت المؤسسات تدفع فيه ميزانيات ضخمة، و يدعم في مقابلها آثار إنتاجية، تشرح بأطروحات عصرية مفادها انسحاب تدريجي للملموس و مادي أمام تجريد "[19].

هذه الحركة كانت سببا أساسي في التسارع العلمي الكبير الذي تتميز به الحقول المعرفية المختلفة مادية كانت أو معنوية، ما جعل المبادرات الجزئية إلى نهاية أو بدور هامشي، في شكل يمارس تقسيم إقصائي باحتكار علمي لأقاليم أمام أخرى في حالة توقع، تتعرض لإلغاء نهائي من كل مجال بحثي أو ابتكار، وفق أسس رمزية أو حتى ديمقراطية، فيها العنف و الإقصاء لم يكن بصورته المادية و إنما بتعاقدات حماية، فالدول منها التي تنتج و أخرى تستقطب، و حركات التنظيم بأسس استئثار تعمل على ضمان استمرارية فيها، وفق رؤى منطقية تبحث عن موازنات شكلية، تنطلق من عمليات كان العلم فيها غير مجاني في تأسيسه و بنائه، فالمخابر الكبرى تستقطب كل مبادرات المجتمعات الإبداعية، فيما بقيت دول أخرى تعيش باستعارات و استقطاب بعيدا عن كل فعل ابتكاري أو محاولة.

الابتكار أصبح صعب مع مراكز البحث الكبرى، التي دخلت نفسها في صراعات لها حقيقة تبرز في مصانع الأدوية العالمية، تبين الأمم المتحدة نماذج عنها كما حدث في 2009 في الولايات المتحدة الأمريكية " بعد أن طرحت وزارة التجارة شكوى، تعترض فيه اتفاق ثنائي بين مؤسسة Solvay لإنتاج الأدوية الأصلية، ومؤسستين لإنتاج الدواء المعدل وراثيا "[20]، قامت فيه ببيع جزيئاته ليتم استنساخها جينيا، و لكن الأهم هو توضيح مستوى وعي عمومي لصراعات تفصل أحيانا مصلحة الناس في حالتهم الاستهلاكية ليكون المحدد المادي أشمل.

2. التطبيق

العلم قد يكون فكري كما و قد يرتبط بعمليات تطبيق واقعية، تبحث عن تجسيد مادي و الاستفادة من تحليلات بحثية، فيمثل مرحلة ثانية و درجة جديدة، كان الابتكار و الإبداع هدف فيها، لا يمكن أن يأخذ شكله القيمي إلا بحالات تموضع، يوجد في إطاره العملي و يبين في الوقت نفسه أن العلم بدرجاته المتفاوتة، يحتوي عناصر تعقيد لا تقصي بعضها بعضا، فيستلزم التطبيق أيضا مستوى فكري و معرفي راقي " مع

جزيئاته المتعددة كالبحث التنموي (R&D)، و ما يحمله من دلالات واسعة، تتعلق بمجموع النشاطات الإبداعية التي تحتاجها من أجل رفع قدراتها الإنتاجية و على المنافسة "[21]، في حركة علمية سريعة و كثيفة، باحتوائه درجات تجريب متفوقة، ليست أقل أهمية، كانت بدايتها مخبرية في مراكز بحث عالمية، و لكنها تنفصل في جزء مهم فيها عن بعد افتراضي، بقي متاح أكثر حسب اختصاصاته المضبوطة، أو حتى دون ذلك في مؤسسات علمية مختلفة، أصبحت شائعة دون حصر جغرافي أو قيمي " فبعد أن انتقل الذكاء و قدرات الإبداع إلى شكلها الرقمي، و بالتالي إعادة إنتاج إلى ما لا نهاية، فإن الابتكار و المحافظة على احتكار فيه، وفق آليات تكوين لحقوق الملكية العلمية أصبحت أكثر صعوبة "[22]، يبقى الإشكال فيها مكسوب نظري، يحتاج عمليات صقل تجريبي و تطبيق، يكون الجزء الأول فيه افتراضات بديهية بوجهها العلمي، تتاح لمجتمع أكثر شمولا مقارنة بعمليات تطبيق تحتاج أيضا إمكانات و بيئة، يستطيع فيها مهندسو التطبيق استخراج عوامل و تنفيذ، و ذلك بتجسيد مخرجات بحث فيها بعد مادي و سلع استهلاكية، تتحدد بسوق و رغبات شعبية حيث " ملكية الإبداع و الابتكار تطبق في مستجدات، فيما تشمل ملكية التأليف تطبيقات أعمال أدبية أو موسيقية، لأعمال عرفتها البشرية بمعطيات أصلية، تحولت إلى إنتاج ملموس و تطبيق"[23].

الابتكار العلمي بأنواعه محتكر رمزيا من مختبرات عالمية، تستند في استمرارها على قوة وجود و دقة و تحديث، من منظمات و مراكز بحث عملاقة محصورة إقليميا بوجهها المادي، و لكنها تشع على العالم كله معنويا بتصدير مخرجاتها المختلفة، ما جعل الدرجة الثانية أيضا بأهمية، باعتبارها تبحث عن كفاءات تطبيقية تبذل مجهودات في مجال استغلال القواعد العلمية " و تندرج في إطار منطق اقتصادي عالمي، المنافسة فيه غير كاملة تمارس أكثر فأكثر بصورة أشمل "[24]، بالنسبة لعناصر الحياة المختلفة بما تتضمنه من قوانين تحتاج هندسة، لا بد أن تكون بكفاءة مهنية يمكنها أن تساير دقة ابتكارية و إنتاج دهني.

الحماية خلال هذه المرحلة لها دور أكبر، و ذلك لاعتبارات كمية قبل الحديث عن فعل صناعي، يقع في تراتب إبداعي، إلا أن الحماية سلوك عالمي من خلال رموز وعلامات و ترقيم، يجعل المنتجات تخضع لجهات دون أخرى، و هذا لدوافع أمن و مراقبة من جانب، ليشمل الجزء الثاني مكافئات و رد اعتبار " حسب روابط معيارية لاستخدام الأشياء، و عدم احترام هذه العلاقة يتحدد بثمن، و العقوبة تسمح بالمحافظة و حماية الحق للفاعلين "[25]، في صراع لا يخلوا من بوادر سلبية، رغم أنها في شكلها الرسمي تمتاز أيضا بحركات منافسة، لا بد من الوقوف فيها مثل مستوى الإنفاق الداخلي في الدول، و مستوى معيشة الأفراد فيها، بالاستناد إلى معدل أجور و حد أدنى مضمون من الدخل، و يعبر عنها بمتوسط دخل فردي وفق وجهة نظر عالمية، نبحث فيه عن درجات إشباع لحاجات الناس المختلفة. فالصناعة مرحلة لاحقة عملت فيها المجتمعات على إلغاء عناصر كانت تحكم، بإزالة هيمنة بيئية أصبح الخضوع فيها حركة تقليدية، من خلال ما تطرحه من انفصالات اجتماعية جديدة، تتجاوز فيها نشاطات كلاسيكية كالزراعة و التجارة، لتذهب الصناعة إلى بناء تقسيمات أخرى، تصبح فيها الزراعة هامشية أمام قطاعات إنتاجية، استلزمت توفير خدمات أخرى و سياحة، و بالتالي

مخالفة كل تقليد جعل البيئة حاسمة، إلى مرحلة تقديس إنساني يكون العنصر البشري بأهمية أكبر " فقد أصبح العالم البرجوازي فيه نوع من التجانس، ليكون من الصعب عيش مجموعات في ندرة منتجات صناعية "[26].

الحركة الجديدة ليست متماثلة بوجودها بين محاور جزئية، تنقسم الصناعة فيها بين البسيط و المركب، كما و تشمل دقة تضم خلالها المعقد و الأكثر تعقيدا، و تعبر كل منها عن آليات محددة و إطار معرفي محصور، فيفرز أيضا تدرج أممي في الخضوع إلى مستوى صناعي، ليس إلا تعبير على شكل تقني و إجراءات عمل.

و إن كانت الدرجات الصناعية الأولى متاحة أكثر، مع ما تتطلبه من مستوى هندسي و خبرات، فإن هناك أشكال أخرى تستلزم أكثر من ذلك، كما هو الحال في التصنيع الراقي الذي بقي محصور في بيئات معينة " وتكوين صناعة قوية وجدية هو حلم خطير كما قال ستالين "[27]، نكاد نجده في ارتقاء إلى درجة ابتكارية، مع ما يتطلبه من تقنيات عالية جدا و جودة تموقع، في حالة كان من الندرة اختراقه، من مجتمعات جديدة خاصة باعتماده أيضا على آليات حماية، من جانب يفصل فيها بين تجريد علمي و تطبقي وفق ميكانيزمات تستلزم عمليات شراء، فالتقنية ليست عفوية، و دقتها ترتبط بدرجة عناية و اهتمام، أصبحت فعلا تستند على نموذج تكتلات، يبرز بأسس نجاعة و يتحدد بسوق مالي و اقتصادي شامل، صورته الواقعية شركات عالمية عابرة أو متعددة الجنسيات " و التجارب العالمية بينت أن مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تتعاون مع مشركات عالمية عابرة للأقاليم من أجل إنجاز مشاريع"[28]، و التي جعلت المنافسة غير موجودة، إلا وفق بناء موضوعي و عقلنة راقية، تزيل كل عوائق مهما كانت، حيث التقنية فيها و البحث عن عناصر تتحكم، لتبقى غيرها من الصناعات الجزئية أو تلك التي تضع متطلبات معينة، أثناء إعداد موازنات بين التكاليف و الأرباح، فإنها أصبحت متاحة أكثر و يظهر أنها انصرفت إلى مجتمعات تقع في مراتب لاحقة.

3. البيئة و التنظيم

الحديث عن مستوى تجسيد لأهداف المجموعة وفق مستويات كمية أو كيفية، يرتبط بإطار عام يشمل بيئة اجتماعية معينة، و قبل البحث عن هندسة قانونية في مجال تنظيم تفاعلات الناس المختلفة في وجهها الاقتصادي أو السياسي، فإنه لابد من التركيز على بناء حضاري، بما يشمله من تنشئة و تثاقف، يتجسد اجتماعيا بمبادئ و معايير، تنتمي بالضرورة إلى فضاء قيمي، في الارتباط بقواعد منهجية يكون النقد فيها محوري، يزيل تدريجيا عناصر تفكير سلبي " نحو آمال في الارتقاء بالنسبة لمستوى العيش "[29].

و قبل اختراق مفهوم بحساسيات تاريخية كالعلاقة بين الدولة و الأمة، فإن المجتمعات الغربية كانت أسرع في بناء وعي تجتمع فيه التكتلات البشرية، فتذهب إلى بناء تصور يجعل المجموعة ملزمة بالعيش في إطار أشمل، يعمل على إلغاء رواسب تعيق فعل إبداعي مضغوط أكثر بمنافسات مفتوحة " و نجاح المجموعة الغربية كانت له نتائج سريعة في تعميم حرية اقتصادية و سياسية، تشيع على باقي دول العالم "[30]. الوعي الأممي مختلف اجتماعيا و جغرافيا، كان الواقع السياسي في الدولة تمثيل لملامحه، في الحديث عن نظام ديمقراطي كشكل سامي، بنيت مبادئه في أنساق تمت بعد نضالات و صراع، و خلص إلى تأسيس علاقات سياسية راقية في مقامها الأول، معبر عن أسمى صيغ التفاعل التي تم ابتكارها في مجال العلاقة بين السلطة و الشعب،

مع القدرات التي تشملها باحتواء الانفصالات الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية المختلفة " بصراع سياسي يحركه انتخاب شامل، مع أنه تم إحداث تنمية بوضعية أخرى في نفس الفضاء، ذات نموذج تعـاقدي تقدم فيها المعاملات المشتركة مثال أفضل "[31]. كان الانفتاح السياسي بإلغاء تدريجي لسيادة سياسية مطلقة وحكم إداري، سبب في بروز أشكال اقتصادية جديدة و ابتكار، فالرأسمالية كنظام شمولي و ارتباطه بتراجع عمومي، يجعل التسيير بهيمنة اقتصادية، موازاة مع ما حققته من فائض قيمة تكون القطاعات الأخرى لاحقة فـيها " و قدراتها في خلق فائض ثروة، مقارنة بإمكانات دفع و طلب، محدثتا بذلك فائض إنتاج "[32].

و ما نلاحظه أن هناك تقسيم اجتماعي ينطلق من معيارية تاريخية، يجعل أقطار تنفصل عن أخرى بفعل مستوى نضج قيمي و ثقافي، ينعكس بالضرورة على عناصر الحياة المختلفة، و الاقتصادية منها و السياسية على وجه التحديد.

هذه الأشكال كانت مراحل مبدئية في مجال توفير بنية تتوافق فيها الأطر الموضوعية و أسس العقلنة، لبناء نسيج اجتماعي يتميز بانسجام زمني أو مادي، هو موجود في كتل دون أخرى، يقوم على معطيات تشتمل قواعد تأسيس و قوانين " فالعولمة و الحرية لهما استمرار متوازي زمنيا، كتأكيد و في سبيل إحداث تحول بشري كبير "[33].

الإنتاج و الإبداع محتكر بقوة معنوية، من منظمات و أطراف تقع في دول لها إمكانات مالية و اقتصادية مهمة، لأنها تحتاج بيئة و تنظيم و مجال جغرافي، ثقافي و اجتماعي راقي، تكون فيه مبادئ الحرية بمساواة أصلية، و لكنها ترسخ أيضا و النقاش فيها يصبح تقليدي، و حتى الأقاليم الصناعية التي تبنت مبدئيا نماذج قد تخالف، بقيت شكل افتراضي إلا أنها سرعان ما عادت إلى منهج عالمي راقي من خلال واقعه التطبيقي في ظل غياب بدائل آنية أو حتى بالتوقع " بالخضوع إلى استراتيجيات القوى العالمية نحو الحق في الملكية، وفق مضمون رأسمالي كان سببا في الإشكال "[34].

الفكرة الأساسية حول الموضوع أنه يميل إلى الاحتكار و الاستئثار، أي أن الملكية تعني انتقالها من المفهوم الكلي الشامل إلى الجزئي و الفردي أو الذاتي، ما ساهم في إحداث تأثيرات مقابلة تتعلق بتحول العلم في صورته التجريدية، من مفهوم ذات بعد إنساني إلى مفهوم مادي، تحتكر من خلاله بعض الدول أو الأفراد و خاصة المؤسسات (مخابر البحث) حقوق عالمية، باعتبار أن اكتشاف شيء يكون في الواقع خدمة للإنسانية، و احتكاره جعل الهوة تتسارع بين دول على حساب أخرى تفرض عليها شروطا من أجل الحصول على حق استفادة، فيتحول هذا العلم من هدف إنساني إلى مواد احتكارية بمميزات صراع و نزاع، و قام الإيطالي Carlo Cristofaro بتوضيح مكوناته " أن الأشياء المعبر عنها و التي لها مميزات تحديد و فائدة، و تشكل فائض قيمة أمام إنتاج عادي، تكون موضوع احتكار و حجز أو احتياط صناعي و بالتالي فإن إنتاجها يشمل مضمونها "[35].

الفكرة الثانية أنه لا يخلوا من جدلية، لأن الدول المبتكرة قامت تاريخيا ببناء صرح فكري، و وعي أممي حول أهمية العلم و أنفقت في سبيله أموالا كبيرة جدا و إمكانات، و بمميزات انفتاح و تقديس لكل إبداع و إنتاج،

مقابل دول أخرى مسيطر عليها من انتهازيين و سلطات لا تبني مؤسسات اجتماعية، بقيت فيها الدول متخلفة و الشعوب تشمل عناصر سذاجة.

4. الواقع المحلي

هناك تصنيف أكاديمي يجعل المجتمعات تقع في مراحل إنتاج أو أن تكون نامية، إلا أن الواقع اقتصاديا كان أو سياسي يبين أن هناك حقائق أخرى، تكون فيها دول تنتج و صف ثاني مقابل لها في حالة اقتحام، وفق محاولات جادة يستطيع فيها بناء علاقات منافسة، باستغلال إمكانات محلية جزئية، إلا أنه واقعيا لا يستطيع اختزال محددات اقتصادية تتحكم، باعتبار الحاجات الشعبية المتزايدة، فيكون الخطاب الأكاديمي قاصر، أمام احتكار قيمة في شكلها الرمزي، بوجود إنتاج عالمي محصور بأقاليم محددة، فيما تعيش دول أخرى حالات تخلف مفاهيمي، علمي أو فكري و خاصة إنتاجي، بتعرضها لإقصاء أصلي من عمليات منافسة " و فوائد التطور التقني لم توزع بشكل عادل بين دول العالم، بارتفاع مستمر لمنتجات صناعية يقابلها تذبذب عكسي لمواد أولية "[36].

الجزائر دولة متخلفة و ليست نامية، لأنه خطاب ديماغوجي جعل الحركات التنموية مفتوحة من خلال منحنيات تتدرج، إلا أن التجارب العالمية و خاصة العربية تبين حالات أخرى كانت فيها مؤسسات أو مجموعات مقتحمة، انهزامها أدى إلى دخولها في صراعات و انهيار كلي، لأن التأسيس الموضوعي لعلاقات سياسية أو اقتصادية، أصبح وفق مفهوم شمولي تكون فيه المنافسة بمقتضيات عالمية تحتاج دقة و قوة غير محصورة " وفق سوق عادل و بمساواة، يضمن ثمن إنتاجي حقيقي، و أجور عمال ملائمة، يمكنها إحداث تجنيد عالمي لتنمية مستدامة "[37].

تكوين الدولة تاريخيا، اجتماعيا و اقتصاديا، ساهم بالفعل في خلق عناصر كان لها دور في الواقع الحالي، من حيث أنها عجزت عن بناء بنية توافقية وفق محاور الحياة المختلفة التي أشرنا إليها، و الحديث عن نماذج اقتصادية عالمية وقعت في شكل تطبيقي أو حتى افتراضي، يجعل العالم العربي في عمومه و الجزائر بصفة خاصة بحكم واقعها التاريخي، تقع في جدليات يشكل فيها الإسلام عنصر إضافي مع ما يتمتع به من إمكانات، فيقترح نموذج حياة بأبعاد تتعدد و هي في حالة شمولية، يعيق الاعتماد بصفة كلية على استعارات منهجية، ولكنه يمارس في الوقت ذاته تناقضات قيمية بفعل غياب نموذج إسلامي بديل مبني تاريخيا وفق عناصر الدول الحديثة بمحاورها " كان شيخ الأزهر عبد الحليم محمود قد انتهى بتفكيره، أن الإسلام فقد صفاءه منذ العصور الوسطى، عند اتصاله بالفلسفة اليونانية "[38].

المناهج نظريا تتعدد فتطرح إمكانات أكبر، إلا أنه لا بد من التركيز على فرز بين وجه تطبيقي و عناصر افتراضية، تشتمل الأخيرة فيها موانع موضوعية، فكان الحل الأسرع في مجتمعات محلية هو الذهاب إلى استعارات و اسقاط، لمناهج سلوك بأبعاد الحياة مختلفة، و الحديث عن ابتكار منهجي في الجزائر في ظل بيئة بمميزاتها الثقافية و المعيارية الراهنة، يكون له آثار سلبية عميقة يمثل التطبيق بديل عنها مع ما يعطيه من قدرات

و اختزال زمني " فكانت وزارة الصناعة الجزائرية تعتمد على الاستراتيجيات المتبناة من الدول المتطورة في صناعة الحديد، البتروكيمياء، التجهيزات، الاستيراد، و ذلك بتطبيقها في اقتصادنا المحلي "[39].

كان للاستعمار مساهمات أيضا وفق تخطيط استراتيجي أو حتى بشكل عفوي، في فضاء اعتبر مجال توسيع نفوذ، في حملات تبحث عن مواد أولية و أسواق، و قد عمل على بناء هوة في المستوى العلمي و الفكري ما تزال بآثار رجعية، تظهر في المستوى اللغوي بشكل واضح، بانفصال الحياة العامة لغويا وفق لهجات تتعدد و لغة وطنية أو رسمية، فهو لم يكن له مساهمات جزئية بتدمير مادي ديموغرافي أو اقتصادي للأمة، بل تجاوز ذلك إلى تكوينها للامادي و المعياري " و قيامه بتعديلات جذرية للبناء الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر ما قبل الاستعمار، إما بتدميرها أو بإحداث قوية في مميزاتها "[40]، و أعاق بناء أمة تكون مرجعيتها العقلنة والموضوعية، فانهارت أسس الدولة التي لم يكن لها من وازع إلا بالعودة إلى رواسب قيمية في القبيلة و العشيرة لتكون عناصرها الأساسية، فقد خلق الاستعمار فجوة ثقافية و علمية عميقة، و ذلك حين الحديث عن مستوى كلي و إطار شمولي، لم يمنع في المقابل بروز مبادرات استغلت إصلاحات استعمارية، كان الهدف فيها مبدئي برفع نسبي لمستوى وعي محلي في سبيل إدراك تخطيط، سرعان ما كانت للاستعمار ضربة و مخالفة، بتحويلها إلى إبداع فني برزت معها روايات نشأ حولها وعي عالمي، و بتحويلها إلى نضال سياسي عمل على إحداث استفاقة شعبية، حول مفاهيم كانت المجتمعات تتقدم فيها كالدولة و الأمة " و رغم مميزات غامضة للجامعة فإن الطلبة الجزائريين كان لهم دور في تشكيل ثقافة وطنية "[41]

المرحلة بعد الاستقلال كان فيها وجهين، تميز الأول منها بدور ثقافي كبير، استطاعت الخبرات المحلية باعتمادها على شركات أجنبية أو بحكم تكوين خارجي، إلى حمل مشروع وطني مهما كانت نتائجه، و استمرت إلى غاية اليوم، و في تخصصات مضبوطة بشكل أساسي بحكم خصائصها التقنية و دقتها " مثل الإلكترونيك التي بقيت مرتبطة أكثر بالخارج، و بقيت تعرف معدل تكوين خارجي كبير"[42]، لتبدأ مرحلة أخرى أفرغت الجامعة فيها من محتواها الحقيقي و انصرافها إلى تموقع كمي " و بالفعل فإن الشهادات الجامعية في الوقت الراهن و حتى بعددها الكبير، ليس لها نفس المردود الذي كان يميز الفترة السابقة "[43]، تجاوب فيه حاجات الأمة المتزايدة، دون اعتبار لنوعية تكوين جامعي أو لمخرجات ثقافية، و علاقتها بحياة اقتصادية، لم تعد محصورة في بيئات تقليدية تعرف نشاط إبداعي سريع و دقة. اعتمدت السلطات في السنوات الأولى بعد الاستقلال منهج اشتراكي، يقوم على سياسة الصناعات الكبرى و الشركات العملاقة، كانت العناصر الأساسية فيه موجودة على المستوى الثقافي، بنخب راقية كانت تدعم (عبد اللطيف بن أشنهو، عبد الحميد تمار...)[44]، أو حتى في عناصره الإجرائية باعتباره استكمال لمخطط قسنطينة، الذي تم تكوين آلياته منذ العهد الاستعماري كنتيجة لواقع اقتصادي، اجتماعي و خاصة ديموغرافي جديد، هدفه الاستجابة السريعة لحاجات تتزايد.

الاختيار الاقتصادي المستند على أفكار اشتراكية عالمية (Bobrowski - G. De Bernis...)[45]، أو محلية لم يحقق آمال نخبة سياسية، و ذلك لاعتبارات تتعدد، خاصة باكتفائه بتسيير إداري برزت مساوئه في مشروع

فلاحي، حولت الأرض فيه إلى تعاونيات تسييرية، نقلت الدولة إلى استيراد منتجات كانت للجزائر قوة فيها بفعل طبيعة جغرافية و مناخ " و تضاعف الاستهلاك الوطني بست مرات جعل التحول عادي من التصدير إلى الاستيراد "[46].

المشروع زراعي كان أو صناعي عرف إخفاقات متتالية، انتهت بحل نهائي خلال الأزمة العالمية للبترول، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه لم يكن محمول شعبيا، فكانت خسائره تعوض بريع بترولي، بعيدا عن الحديث عن إنتاج و إنتاجية كانت شعار يومي في الفترة.

المرحلة الأخيرة كانت أسوء، باعتماد مطلق على إيرادات بترولية، مقابل توجه شعبي مطلق نحو الاستهلاك، بغلق كلي أو جزئي لجميع ملامح إنتاج مهما كانت، فتعبر عن فشل مشروع بملامحه التاريخية أو في الوقت الحالي، و رغم كل ما حدث فإن المرحلة الآنية كانت عسيرة، و على جبهات تتعدد بجامعة فارغة معنويا و ماديا دون إنتاج أو إبداع، مقابل سوق استهلاكي يتوسع بديموغرافيا تسير هندسيا، و باعتماد مطلق على ريع الدولة و من مواردها الأولية، لهذا نشير أن الحديث عن موضوع أساسي في صورته العالمية مثل الحماية، بما فيها من حقوق تأليف أو ملكية فكرية و صناعية يبقى جزئي، في بيئة نادرا ما تنتج " تقع بين مقاربات تختلف في مجال تكوين بيئة ملائمة للحماية الملكية، الأولى تطورية تأخذ بعين الاعتبار تحول تدريجي لمؤسسات غير رسمية (الدين، العادات، التقاليد...)، و تكون الثانية ببعد تشريعي تشمل تحول جذري للمؤسسات الرسمية "[47]، و مع هذا فإن أي تحليل استراتيجي يبين أن الاعتماد كليا على مصادر طبيعية، هو تأسيس سلبي لملامح دولة برزت مع أول أزمة بترول، بعد انخفاض أسعاره في أسواق عالمية، محدثا اختلال حقيقي في ميزانية دولة عرفت إيراداتها انخفاض كبير مقابل حاجات تنموا.

الفكرة الأساسية أن الجزائر تعرف صعوبات ابداعية و قوانين غير فعالة، لا يوجد بيئة و تنظيم يسمح بانطلاق فعل بحثي، فيكون الاقتداء بمناهج أجنبية ببعد اقتصادي و سياسي حالة بديهية، فالتدرج التاريخي يجعل المجتمع في خضوع لعوائق أصلية كان الحل فيها بإسقاط نماذج، و استعارة تقنيات تسيير و إنتاج " تظهر في جزء كبير من دول العالم، نحو مراجعات لبناءاتها و استراتيجياتها الاقتصادية فأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى الارتكاز على اختيارات حقيقية "[48]، لأن الحديث عن ملكية فكرية يقتضي تحليل سلوك ابتكاري أو تطبيقي وفق تقنيات راقية جدا، بقيت في الواقع مختزلة على المستوى البحثي أو في مجال التطبيق، فالاحتكار جعل الإنتاج محصور جغرافيا و قيميا، رغم أنه مفهوم إيجابي باعتباره يتأسس على منافسات مفتوحة و السوق فيها راجح، و بحث الجزائر أو غيرها من الدول النامية حتى عن مشروع ابتكاري هو حقيقة معقدة، لأن انحصارها ببيئات معينة ثقافية و جغرافية ليس تعسفي، و إنما بعناصر تم بنائها بتاريخ طويل وثقافة، يتدعم بتكتلات اقتصادية و بحثية جعلت المبادرات الفردية هامشية، فأشارت الأمم المتحدة " أن الانصهار و الاكتساب هي عمليات تجارية، تهم كل المجالات أمام حق في المنافسة، التي تكون فيها الملكية الفكرية مهمة في قرارات اندماج لمؤسسات أو عمليات شراء جزئي "[49].

السلطة السياسية خلال العقد الأخير كان لها إدراك جزئي لحقائق اقتصادية، رغم أنها كانت مدفوعة بانخفاض تحصيل جبائي، فإنها لجأت إلى شركات أجنبية باستيراد تقنيات عمل و إنجاز، أو باستدعاء كلي لخبرات عالمية، فالحديث عن سيارة بمعطيات محلية وفق سوق يتحدد بأسعار و جودة، يبدوا أصعب أمام خيارات شراكة يمكن للخبرات المحلية في الخارج أن يكون لها أيضا دور فيها.

خاتمة.

الحركة الصناعية بصورها المتعددة تبين مستوى اهتمام بتسخير إمكانات مادية و بشرية مهمة، لم يكن وفق حركات تبذير بالنسبة لمستوى إنجاز و تحصيل، إلا أنها حددت إطار قانوني حيث تتأسس في المجال الإجرائي أو من خلال متطلبات معينة، تكون فيها البيئة بدور كبير سواء كانت جغرافية أو قيمية، فالتحليل العلمي لمستوى إنتاج صناعي ينحصر في مجال تاريخي، و ارتباط يكون فيها الفعل الإنتاجي يتعلق بتدرج زمني، ما يجعل الانفصال الأممي بشرعية قامت في إطاره مجتمعات مقابل أخرى، ببناء مستوى وعي اقتصادي، فيكون الاحتكار مبدئيا يحمل عناصر إقناع، أمام ما تم تسخيره في مجال البحث الدائم عن حلول عملية.

يعرف العالم آنيا تطور صناعي كبير و تقني أسرع، يتحدد بمنافسات مفتوحة و حماية، و يعبر من جهة أخرى عن تسخير إمكانات و حجم تخصيص، في سبيل الاهتمام بابتكارات تتكرر دون حصر أو إغلاق، على أن تكون المبادرات أصلية تعطي حقوق أولية و استفادات مادية و معنوية.

إلا أن أهم عنصر في الحديث عن موضوع بأهمية كبيرة كالحماية الإبداعية، لا بد أن يستند إلى تدرج مفاهيمي لا يلغي بعد تاريخي، أعطى لأقاليم امتيازات و أفضلية إنتاج فكري، إلا أن ذلك لا يلغي ضرورة الإشارة إلى وجود تفاوت موضوعي تكون البيئة فيه محورية، و استمرار المجتمعات المتناقضة بتبني إطار تصوري في وحدة لن يكون إلا مجال محصور، لا يلغي انقسام حقيقي بين مجتمعات تنتج و تبدع و أخرى تستهلك، تجعل الاستعارات المادية مقبولة أمام حالة أدنى، في مجال إسقاط مفاهيمي في مجال تناول موضوع ضروري في مجال حماية الابتكارات الفكرية و الصناعية.

لا نشير إلى إقصاء كلي لمفاهيم مثل حقوق الطبع و الحقوق المجاورة، أو ما تعلق بالملكية الفكرية الصناعية، وإنما بالتركيز على حدة موضوع في بيئة تتميز ببرودة إنتاج أو ابتكار، و استمرارها بتبني نماذج تم بنائها في تركيب اقتصادي و خاصة ثقافي آخر.

قائمة المراجع:

1- Naim SABIK, Le rôle de la propriété industrielle dans la protection du consommateur, École doctorale : Droit, Thèse de Doctorat en Droit privé, Université Jean Moulin Lyon 3, 2010.
2- Mostefa Boutefnouchet، System sociale et changement social en Algérie، Office des publications universitaires، Algérie.
3- Bertrand WARUSFEL, L'EMERGENCE D'UN DROIT PUBLIC DE LA PROPRIETE INTELLECTUELLE, A paraître dans les actes du colloque Transformations du droit public, Université de Bretagne Occidentale, Centre de recherches administratives, 20 juin 2008.
4- -Abdellatif Benachenhou, introduction à l'économie politique, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, 1981.
5- Ahmed Henni ، Société et production، essai sur le capitalisme canonique، Office des publications universitaires ،Algérie ،1988.
6- Comprendre la propriété industrielle, Le Secrétariat de l'OMPI décline toute responsabilité concernant la modification ou la traduction du contenu original, Deuxième édition : 2016, www.creativecommons.org/licenses/ تـاريخ التصـفح 2019/11/14
7- Lahouri Addi, Les mutation de la Société Algérienne – Famille et lien Social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, Paris 8, 1999.
8- HIRECH Nawal, BERARBI Abdelkader, Droits de Propriété et Entrepreneuriat dans les Pays en Voie de Développement, Revue Les cahiers du POIDEX, N ° 03, Mai2015.
9- Ahmed Henni، Le cheikh et le patron، Office des publications universitaires، Algérie، 1993.
10- Michel-Pierre Chélini, Pierre Tilly, Travaille et entreprises en Europe du Nord-Ouest 18e-20e Siècle, la dimension Sociale au cœur de l'efficacité entrepreneuriale, Presses Universitaires du Septentrion, France, 2011.
11- Issam NEDJAH, La crise des droits de la propriété intellectuelle, Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra No : 20, Novembre2010.
12- Samira Guennif, Droits de propriété intellectuelle et santé publique dans les pays du Sud, Transcontinentales Sociétés, idéologies, système mondial, N 5 | 2007, www.journals.openedition.org/transcontinentales, 2019/11/14 التصفح
13- Sultana Daoud, Partenariats Université – Industriel Algérie: enjeux et exigences, , revue Algérienne d'anthropologies et de science sociales, N° 22Octobre – Décembre 2003.
14- Michel Vivant, La propriétés intellectuelle : nouvelles formes et nouveaux enjeux, Sociétés politiques comparées, 45, mai-août 2018 /www.fasopo.org/ تاريخ التصفح: 2019/11/14
15- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 17 août 2016, Étude des liens entre les objectifs de la politique de concurrence et la propriété intellectuelle, www.unctad.org/jhvdo تاريخ التصفح 2019/11/14

16- Nadia Chettab Abbas, Privatisation et tentative d'intégration des entreprises dans le marché mondial: quel rôle pour l'Etat, revue Algérienne d'anthropologie et de science sociales, N° 13Janvier – Avril 2001.
17- Mohamed-El Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, 1982.
18- Wadi bouzar, La Mouvance Et La Pause Regarde sur la société Algérienne، Société Nationale d'édition et de la diffusion, Alger، 1983.
19- Salah Mouhoubi, Crise Financière Mondiale et enjeux de la guerre des Monnaies, Office des publications Universitaires, Algérie, 2011.
20- Jacques Fontanel, Guerres et conflits économiques, Office des publications Universitaires, France, 2005.
21- Fabrice Sariainen, Propriété intellectuelle, préjudice et droit économique, www. Perssée.fr/ تاريخ التصفح: 2019/11/14
22- Amor Zahi, L'évolution du droit de propriété intellectuelle, Communication présentée ou colloque organisé par la chambre de commerce Franco-Arabe à Beyrouth 25 et 26 mars 1997.
23- Organisme National de la recherche scientifique, Villages socialistes et Habitat rural، Office des publications Universitaire, Algérie.
24- Ali El-Kenz، Au fil de la crise.4 études sur l'Algérie et le monde Arabe، édition Bouchene، Alger، 1989.
25- Marc Cote، L'Algérie Espace Et Société، éditions Medias Plus، Paris، 1996.

الهوامش:

[1]- Naim SABIK, Le rôle de la propriété industrielle dans la protection du consommateur, École doctorale : Droit, Thèse de Doctorat en Droit privé, Université Jean Moulin Lyon 3, 2010.
[2]- Mostefa Boutefnouchet، System sociale et changement social en Algérie، Office des publications universitaires، Algérie, p 28
[3]- Bertrand WARUSFEL, l'émergence d'un droit public de la propriété intellectuelle, A paraître dans les actes du colloque Transformations du droit public, Université de Bretagne Occidentale, Centre de recherches administratives, 20 juin 2008, p 02
[4]- Naim SABIK, op cit, p 93
[5]- Abdellatif Benachenhou, introduction à l'économie politique, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, p 22
[6]- Ahmed Henni ، Société et production، essai sur le capitalisme canonique، Office des publications universitaires ،Algérie ،1988, p 18
[7]- Comprendre la propriété industrielle, Le Secrétariat de l'OMPI décline toute responsabilité concernant la modification ou la traduction du contenu original, Deuxième édition : 2016, P 07 www.creativecommons.org/licenses/ تاريخ التصفح 2019/11/14
[8]- Lahouri Addi, Les mutation de la Société Algérienne – Famille et lien Social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, Paris 8, 1999, p 18
[9]- HIRECH Nawal, BERARBI Abdelkader, Droits de Propriété et Entrepreneuriat dans les Pays en Voie de Développement, Revue Les cahiers du POIDEX, N ° 03, Mai 2015, p 07.
[10] - Ahmed Henni، Société et production، op cit, p 07
[11] - Ahmed Henni، Le cheikh et le patron، Office des publications universitaires، Algérie، 1993, p 69
[12]- Michel-Pierre Chélini, Pierre Tilly, Travaille et entreprises en Europe du Nord-Ouest 18e-20e Siècle, la dimension Sociale au cœur de l'efficacité entrepreneuriale, Presses Universitaires du Septentrion, France, 2011, p 25

[13]- Issam NEDJAH, La crise des droits de la propriété intellectuelle, Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra No : 20, Novembre2010, p31
[14] - Samira Guennif, Droits de propriété intellectuelle et santé publique dans les pays du Sud, Transcontinentales Sociétés, idéologies, système mondial, N 5 | 2007, www.journals.openedition.org/transcontinentales, p 21 التصفح 2019/11/14
[15] - Abdellatif Benachenhou, op cit, p 20
[16] - Mostefa Boutefnouchet، System sociale et changement social en Algérie، op cit, p 136
[17] - Sultana Daoud, Partenariats Université – Industriel Algérie: enjeux et exigences, , revue Algérienne d'anthropologies et de science sociales, N° 22Octobre – Décembre 2003, p 161
[18] - Michel Vivant, La propriété intellectuelle : nouvelles formes et nouveaux enjeux, Sociétés politiques comparées, 45, mai-août 2018 /www.fasopo.org/ 2019/11/14 :تاريخ التصفح p 07
[19]- Naim SABIK, op cit, p 86
[20]- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 17 août 2016, Étude des liens entre les objectifs de la politique de concurrence et la propriété intellectuelle, P 09, www.unctad.org/jhvdo 2019/11/14 تاريخ التصفح
[21] - Sultana Daoud, op cit, p 161
[22] - Issam NEDJAH, op cit, p 40
[23] - Michel Vivant, op cit, p 14
[24] -Nadia Chettab Abbas, Privatisation et tentative d'intégration des entreprises dans le marché mondial: quel rôle pour l'Etat, revue Algérienne d'anthropologie et de science sociales, N° 13Janvier – Avril 2001, P 178.
[25]- HIRECH Nawal, BERARBI Abdelkader, op cit, p 06
[26]- Ahmed Henni، Le cheikh et le patron، Office des publications universitaires، Algérie، 1993, p 69
[27] - Mohamed-El Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, office des publications universitaires, 2e Edition, Algérie, 1982, p 26
[28]- Sultana Daoud, op cit, p 162.
[29] - Wadi bouzar, La Mouvance Et La Pause Regarde sur la société Algérienne، Société Nationale d'édition et de la diffusion, Alger، 1983, p 289
[30] - Salah Mouhoubi, Crise Financière Mondiale et enjeux de la guerre des Monnaies, Office des publications Universitaires, Algérie, 2011, p 09
[31] - Michel-Pierre Chélini, Pierre Tilly, op cit, p 21
[32] - Jacques Fontanel, Guerres et conflits économiques, Office des publications Universitaires, France, 2005, p 81
[33] - Salah Mouhoubi, op cit, p 25
[34] - Issam NEDJAH, op cit, p 30
[35]- Fabrice Sariainen, Propriété intellectuelle, préjudice et droit économique, p 72, www. Perssée.fr/ تاريخ التصفح: 2019/11/14
[36]- Mohamed-El Hocine Benissad, op cit, p 30
[37] - Jacques Fontanel, op cit, p 148
[38]- Wadi bouzar, op cit, p 32
[39]- Amor Zahi, L'évolution du droit de propriété intellectuelle, Communication présentée ou colloque organisé par la chambre de commerce Franco-Arabe à Beyrouth 25 et 26 mars 1997, P 1291.
[40]- Organisme National de la recherche scientifique, Villages socialistes et Habitat rural، Office des publications Universitaire, Algérie, P 41.
[41]- Ali El-Kenz، Au fil de la crise.4 études sur l'Algérie et le monde Arabe، édition Bouchene، Alger، 1989, p 21.
[42]- Sultana Daoud, op cit, p 165.
[43] - Ali El-Kenz, op cit, p 22
[44] - Mohamed-El Hocine Benissad, op cit, p 49
[45] - Ibid, p 49
[46]- Marc Cote، L'Algérie Espace Et Société، éditions Medias Plus، Paris، 1996, p 68.
[47]- HIRECH Nawal, BERARBI Abdelkader, op cit, p 10
[48]- Nadia Chettab Abbas, op cit, p 178
[49] - Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, op cit, p 11